



# يوميات مخالب في

مشاكل إقتصادية معاصرة

by Kareem Mohamed  
Mahmoud Gaber

## الشركات متعددة الجنسيات

ظهرت أولا في الولايات المتحدة الأمريكية ، تليها دول أوروبا الصناعية الكبرى ، وأخيرا في بعض دول اسيا كاليابان وكوريا .

### مفهوم الشركات متعددة الجنسيات:

مفهوم تعدي الجنسية للشركة: لا يعني تعدد جنسية المساهمين فيها ولكنه يعني تحرك نشاطها في دول متعددة بخلاف الدولة الأم

### المفهوم التقليدي للشركات متعددة الجنسيات أو عابرة القارات:-

هي اقتصار نشاطها على الأنشطة المرتبطة بملكية الأصول الثابتة في الخارج وبالتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر

**الشركة متعددة الجنسية:** هي الشركة التي تمارس جانبا من أعمالها خارج حدود بلادها

**تعريف الأمم المتحدة لمفهوم هذه الشركات بأنها:** المنشأة التي تملك أو تسيطر على الإنتاج أو تسهيلات الخدمات خارج حدود الدولة التي قامت فيها

● أو هي الشركات المملوكة أو الخاضعة لسيطرة جنسيات متعددة وتدار بواسطة أشخاص من جنسيات متعددة وتباشر نشاطها لتجاري أو الإنتاجي في بلاد متعددة

● أو هي عبارة عن المشروع الوطني الذي يباشر نشاط في دول أجنبية متعددة ولا يشترط أن يكون المشروع مملوك الجنسيات متعددة

ويحتوي هذا المفهوم على عدة عناصر أساسية هي :

- ١- تعدد الوحدات الإنتاجية على المستوى العالمي .
- ٢- مركزية السيطرة من الشركة الأم .
- ٣- ممارسة السيطرة في الإدارة من خلال استراتيجية عالمية للإنتاج .

**الفرق بين الشركة الدولية والشركة متعددة الجنسيات ؟**

**الشركة الدولية :** هي التي تنشأ بموجب اتفاقية دولية بين حكومات دول متعددة وتحدد الدول سلطات الشخص المعنوي للقيام بإدارتها.

**الشركة متعددة الجنسية :** هي شركة من شركات الأفراد تنشأ في بلد معين وفقا للقانون الوطني في الدولة وتخضع للقوانين في الدول التي تباشر فيها النشاط

**المعايير الحاكمة للشركات متعددة الجنسيات**

- ١- عدد الدول اللازم لممارسة نشاط الشركة (٢-٦ دول)
- ٢- نسبة الدخل الناتج منها في الدول الأخرى المضيفه ويصل ما بين ٢٠ ، ٣٠ % من الدخل الكلي للشركة متعددة الجنسيات.

٣- درجة التغلغل في الأسواق الخارجية إلى الحد الذي يؤثر على قرارات الشركة

٤- عدد الجنسيات التي تشارك في ملكية الشركة دولية النشاط .

٥- السلطة في اتخاذ القرار

٦- درجة التقدم التكنولوجي والتنظيم الإداري .

٧- حجم العمليات وأرباح الشركة السنوية

٨- مقدار رأس المال المستثمر في المشروع .

٩- عدد فروع الشركة في الدول المختلفة

### الشركات متعددة الجنسيات هي :

الشركة التي لها فروع لا تقل فروعها عن ٢٠ فرعاً في دول أجنبية يبلغ عدد هذه الشركات نحو ٤٠٠٠٠ شركة ذات فروع يزيد عددها عن ٢٨٠٠٠٠ فرعاً عبر دول العالم المختلفة يصل مبيعات هذه الشركات نحو ١٠ تريليون دولار سنوياً . تحقق حوالي ربع إلى خمس القيمة المضافة للسلع والخدمات على مستوى العالم من بين الشركات متعددة الجنسيات نحو ٢٠٠ شركة هي الأضخم والأكثر تأثيراً .

النظام القانوني الذي تخضع له الشركات متعددة الجنسيات  
تخضع الشركات إلى ثلاث مجموعات من القوانين :

**قوانين الدولة الأم** وهو بلد ومقر الشركة الأصلي الذي يتحكم في خروجها ويؤثر على نشاطها بقدر ما يستطيع

**قوانين البلد المضيف** وهي أكثر القوانين تأثيرا على عمليات الشركة في ذلك البلد

**القانون الدولي** الذي يمكن اللجوء إليه في حالة حدوث نزاعات تجارية وتتعد المسالة القانونية عندما تعبر الشركة الحدود، مدى صلاحية قوانين بلد معين في التأثير على الشركة من دولة لأخرى ، كما تتعلق بتنازع القوانين وكيفية التطبيق.

### الخصائص الأساسية للشركات متعددة الجنسيات

- **الحجم الكبير:** ومن مؤشرات ذلك

**الدخل الإجمالي:** فبعض هذه الشركات دخلها يفوق دخول عددا من الدول النامية مجتمعة بل يفوق دخول بعض الدول الغربية.

**القيمة المضافة:** وتمثل نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي للدول الرأسمالية

المبيعات والاستثمارات السنوية للشركات دولية النشاط

- **مركزية الإدارة في الدولة الأم:** تتميز إدارة هذه الشركات بوجود السيطرة من قبل الشركة الأم ويرجع السبب الرئيسي لذلك إلى التقدم العلمي والتكنولوجي وخاصة في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية في جمع وتصنيف المعلومات.

- **التنوع في المنتجات والأنشطة:** مثل شركة جنرال موتورز  
يمتد إنتاجها من ماركات مختلفة من السيارات وتشمل كل  
ماركه منها عده دول وكذلك شركة جنرال اليكتريك تنتج  
أنواعا ومنتجات مختلفة من الأدوات الكهربائية وقطع الغيار  
ونظم وخدمات لكافة المجالات الصناعية والتجارية  
والزراعية

- **الانتشار والتشتت الجغرافي:** من خصائص الشركات  
دولية الساط انتشارها جغرافيا في عدد كبير من دول العالم  
كفروع للدول الاميساعدها على رسم استراتيجيتها على  
المستوى العالمي من ثم تحديد الكميات والنوعيات المنتجة  
عالمية

- **التفوق التكنولوجي والمزايا الاحتكارية:** تتميز هذه  
الشركات بامتلاكها للتكنولوجية الحديثة و احتكارها لمثل  
هذا النوع من التكنولوجيا، وساعدها على ذلك التركيز الهائل  
في رأس المال ، وتوافر الخبرة اللازمة للبحوث العلمية  
والتكنولوجية.

**الآثار الإيجابية والسلبية للشركات متعددة الجنسيات :**

**أ- الآثار الإيجابية وتشمل .**

تكوين رأس المال - نقل التكنولوجيا - نقل الخبرة الإدارية-  
تنمية الاقتصاد الوطني - تأثير إيجابي على ميزان  
المدفوعات - زيادة العمالة والتوظيف- تطوير المنافسة



ب. الآثار السلبية وتشمل :

السيطرة على الصناعة - تفضيل التكنولوجيا الكثيفة - تغير  
فى الثقافة القومية

التجارة الإلكترونية

تعتبر التجارة الإلكترونية نتاج الثورة المعلوماتية  
وتكنولوجيا الاتصالات أن أصبحت شبكة الإنترنت متاحة  
للاستخدام بشكل واسع على النطاق العالمي.

مفهوم التجارة الإلكترونية:

هي تنفيذ بعض كل الصفقات التجارية الالكترونية في  
السلع والخدمات عبر شبكة لإنترنت باستخدام تكنولوجيا  
المعلومات والاتصالات دون الاعتماد على الأوراق.

الآليات التي تقوم عليها التجارة الإلكترونية :

استخدام شبكة الإنترنت وغيرها من تكنولوجيا الحديثة في  
جميع مراحل التجارة الإلكترونية سواء مرحلة عرض السلعة  
أو الخدمة والإعلان عنها في الإنترنت، وإجراء المفاوضات  
بين طرفيها ، والتبادل الإلكتروني للمعلومات عن المنتج ،  
وإجراء التعديلات عليه . فضلا عن دراسة الأسواق وجمع  
المعلومات عنها ، والاتفاق على الثمن وشروط الدفع .

## مقومات نجاح التجارة الإلكترونية:

- مدى إمكانية الوصول إلى الشبكات العالمية
- توافر البنية الأساسية المعلوماتية.
- القدرة على استخدام الأساليب والأدوات التكنولوجية في هذا المجال.
- درجة الأمان في تنفيذ الصفقات التجارية من خلال البريد الإلكتروني.
- توافر المعلومات بالحجم والسرعة والوسيلة المطلوبة.
- استخدام النظم الإلكترونية لتسوية الحسابات من خلال قنوات الاتصال الإلكترونية.

## خصائص التجارة الإلكترونية :

### • اختفاء الوثائق الورقية للمعاملات

حيث لا توجد أي وثائق ورقية كإدلة في إجراء المعاملات ، مما يشكل صعوبة في إثبات العقود والمعاملات.

### • انتشار المبيعات حول العالم

مع تزايد نشاط التجارة الإلكترونية ، بدأ ظهور الشركات صغيرة الحجم والتي تستطيع باستخدام شبكة الإنترنت أن تمارس أنشطتها عبر العالم مما يؤدي إلى التعارض بين المصالح القومية ومصالح هذه الشركات.

### • الانفصال عن التدخل الحكومي :



ساعدت شبكة الإنترنت المؤسسات القدرة على إدارة تعاملاتها التجارية بكفاءة بعيدا عن التدخل الحكومي.

### ● عدم إمكانية تحديد هوية البائع والمشتري :

حيث لا يرى طرفي التعاملات التجارية الإلكترونية كل منهما الآخر، وقد لا يعرفان كافة المعلومات الأساسية عن بعضهما عكس التعاملات التقليدية.

### ● فقدان جزء من حصة الدولة من الضرائب :

تتيح الإنترنت إمكانية تسليم بعض المنتجات إلكترونيا ، حيث لا يوجد لدى الآليات متفق عليها إخضاع المنتجات الرقمية غير المحظورة للضرائب.

### : عدم ثبات القواعد والتشريعات

والقوانين المنظمة لهذه التعاملات بسبب سرعة التقدم التكنولوجي .

### أقسام التجارة الإلكترونية:

#### تعامل بين شركة تجارية وشركة أخرى:

وتبلغ نسبة هذا النوع نحو ٨٥ % من إجمالي حجم التجارة الإلكترونية.

تعامل بين شركة تجارية ومستهلك فردي : يطلق على هذا النوع التسوق الإلكتروني أو تجارة التجزئة الإلكترونية وتبلغ

نسبة هذا النوع نحو ١٥ % من إجمالي حجم التجارة الإلكترونية.

**كما تنقسم التجارة الإلكترونية من حيث طبيعة السلع والخدمات إلى نوعين :**

خدمات غير ملموسة : وتتمثل في البرمجيات الحاسوبية والأفلام والأغاني وخدمات التسلية والترفيه والسفر والخدمات المالية والبنكية والتأمين والبريد الإلكتروني. سلع ملموسة وتتمثل بالحواسب الآلية ، والكتب ، والملابس ، والأطعمة ، والروبوتات .

**نظام الدفع في إطار التجارة الإلكترونية:**

- الدفع بواسطة بطاقة الائتمان عبر شبكة الإنترنت ، وهو أكثر أشكال الدفع ارتباطا بالتسوق الإلكتروني.
- الدفع عن طريق الشيك أو نقدا عند التسليم بعد الشراء من المواقع التجارية على الإنترنت.

**الآثار الاقتصادية المترتبة على تطبيق التجارة الإلكترونية**

- تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية للمنتجات
- سرعة إنجاز الصفقات وزيادة حجم المبيعات.
- جذب مزيد من العملاء وتقديم أفضل العروض
- زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي بسبب التكلفة المنخفضة.

- إتاحة الفرصة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة للنفاذ إلى أسواق جديدة دون الحاجة إلى وسطاء أو الانتقال إلى الدول الأخرى أو تأسيس فروع أو وكلاء

### المخاطر المترتبة على تطبيق التجارة الالكترونية:

- الضرر ببعض الأنشطة التجارية التقليدية مما قد يصيب هذه التجارة بالركود والكساد التام.
- ممارسة بعض الأغراض غير المشروعة مثل غسل الأموال بوسائل وأنشطته المختلفة
- التوسع في استخدام النقود الإلكترونية لأداء متطلبات التسوق عبر الإنترنت

### ظاهرة غسل الأموال

ظاهرة تشكل خطرا بالغا على مستقبل اقتصاديات العديد من الدول والمؤسسات المالية والدولية التي يصعب ملاحقتها نظرية وعملية يصل إجمالي حجم غسل الأموال إلى حوالي ٧٠٠ مليار دولار سنويا حسب تقديرات صندوق النقد الدولي يشكل حجم غسل الأموال حوالي ٥% سنويا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وقد تصل هذه النسبة ما بين ٢٠% - ٥٠% من الناتج المحلي في بعض الدول و تعتبر من الجرائم المستحدثة في عصر الاقتصاد الرقمي.

### مفهوم ظاهرة غسل الأموال

- تسمى هذه الظاهرة بجريمة تبييض الأموال السوداء المكتسبة من مصادر غير مشروعة والناجمة عن أنشطة إجرامية
- غسل الأموال هو عملية تحويل ومزج الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بأموال شرعية بهدف إخفاء المصدر غير الشرعي لهذه الأموال وتجنباً للمسئولية القانونية المترتبة على / ثار هذا الفعل المخالف للقانون و تعتبر من العمليات ذات الطبيعة الخاصة والمتشابكة ، لأنها ذات جوانب معقدة ومركبة في تتبع التسلسل الحركي لعملياتها ومركبتها
- هي عملية متعددة المراحل تقوم على مزج الأموال الناجمة عن أنشطة غير مشروعة بأموال أخرى مشروعة
- وتعد مخرجة وملاذا لإضفاء المشروعية على الأموال غير المشروعة والمتحصل عليها من خلال جرائم تدر أموالا باهظة مثل تجارة المخدرات والسلاح والسقيق والبغاء و الفساد المالي والاختلاس والرشوة وتجارة العصابة وتزيف النقود .
- تنتشر هذه الأنشطة بصفة خاصة في الدول النامية من خلال خلق ثروات باهظة غير مشروعة وهي بحاجة إلى تنظيف في إطار الظاهرة المعنية كي تتحول إلى ثروة مشروعة .

■ هي نشاط إجرامى تعاونى تتلاقى فيه النزعات السلبية لخبراء المال والمصارف وخبراء التقنية في حالة غسل الأموال بآليات الكترونية مما جعلها جريمة منظمة لمحاولة إخفاء المال غير المشروع وعدم القدرة على حفظ هذه لأموال داخل البنوك لجأت هذه الجماعات إلى شراء الموجودات وإنشاء المشروعات من أجل تعقيم المصدر الحقيقي لهذه الأنشطة غير المشروعة

### مراحل غسل الاموال

- تمر عملية غسل الأموال بثلاث مراحل أساسية:
- يتم تجزئة الأموال القذرة إلى مبالغ صغيرة، ويتم إيداعها في حسابات مصرفية متعددة ويمكن أن يتم ذلك أيضا من خلال شراء العقارات أو الذهب أو الأسهم أو السندات أو السلع المعمرة.
  - تجرى تصرفات جديدة في الأموال بغير الاستخدامات التي تمت في المرحلة الأولى في محاولة لقطع الصلة بين المصدر والأموال. حيث يلجأ صاحب هذه الأموال القذرة إلى تحويل الأرصدة إلى حسابات في مصارف دولية منتشرة في العالم، أو بيع ما اشتراه من سلع وأسهم وسندات.
  - تدمج الأموال المنظفة مجددا في دورة الاقتصاد، محليا أو دوليا، على شكل استثمارات مباشرة في السلع أو العقارات أو الشركات

## الأنشطة المرتبطة بغسل الأموال

إن غسل الأموال يرتبط دائما بأنشطة غير مشروعة، قانونيا وأخلاقيا، من أهمها:

**الاتجار في المخدرات:** فالمخدرات بكل أنواعها هي أهم مصدر لأموال القذرة، وتشمل: الكوكايين، والأفيون، والحشيش، والهروين، والقات.

**الاتجار في الأسلحة:** وهي الأسلحة التي تتم التجارة فيها بسرية تامة وبعيد عن إشراف ورقابة السلطات المعنية. ويتعامل في هذه التجارة عصابات وسماسرة.

**تجارة البشر:** ما زال الإنسان سلعة تباع وتشترى على أيدي فئة جشعة ومتسلطة استغلت ظروفه الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

## جرائم دفن النفايات الذرية

**الفساد السياسي والإداري والمالي:** يتمثل الفساد الإداري في الحصول على دخول غير مشروعة، والثراء من الوظائف العامة من خلال منح تراخيص وموافقات استثنائية غير قانونية أو التحايل على الأنظمة والقوانين

**الغش والتزيف:** ويشمل الاتجار في السلع الفاسدة (منتهية الصلاحية)، وسرقة حقوق الملكية، وتقليد الماركات العالمية.

أما التزييف فأهمه تزييف العملات وتهريبها، وتزييف الصكوك المالية والسندات.

**الإرهاب:** وهو قيام العصابات باستخدام العنف ضد أشخاص أو مؤسسات يقفون في وجه أموالها القذرة.

**النصب والاحتيال:** مثل الاقتراض من البنوك بحجة إقامة مشاريع استثمارية، ثم الهروب خارج البلاد بعد الحصول على القروض. وكذلك شركات توظيف الأموال التي يلجأ مؤسسوها إلى جذب مدخرات صغار المستثمرين من خلال إقناعهم بتفريق أرباح كبيرة، وبعد ذلك يتم تحويل هذه المدخرات إلى الخارج وهروب أصحاب تلك الشركات.

**مكافآت أنشطة الجاسوسية** وعمليات السرقة ونوادي القمار.

### أسباب انتشار ظاهرة غسل الأموال

- تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية.
- التحول من اقتصاديات القطاع العام المرتبطة بالفكر الاشتراكي إلى اقتصاديات السوق.
- زيادة دور القطاع الخاص ليشمل غالبية الأنشطة الاقتصادية وهو ما أدى إلى سهولة القيام بعمليات غسل الأموال وزيادة حجمها.
- مساهمة التجارة الدولية للمخدرات وامتدادها عبر الحدود الدولية.
- التطور السريع الذي طرأ على حركة تداول المال والتجارة الدولية والاتصالات



- انتشار شركات الصرافة والمصارف الوطنية والأجنبية ووجود أسواق مالية عالمية لتداول الأسهم والسندات المالية وسهولة استخدام الأموال في تمويل حركة الشراء من الخارج .
  - وجود مؤسسات مالية أجنبية تقوم بتوظيف الإيداعات والتحويلات المتوفرة لديها في شكل إعادة تدوير واستخدام لهذه الأموال في عمليات الاستثمار والإقراض.
  - حرية الانتقال بين الدول وإلغاء الحواجز الجمركية والرقابة على الصرف
  - ظاهرة الإفلاس الخفي تلعب دورا بارزا في انتشار عمليات غسل الأموال وذلك من خلال تحول حصيلة هذه الاقتصادية الخفية الناجمة عن التهرب الضريبي والفساد الإداري والتعقيد الإداري والإجراءات المانعة للحرية الاقتصادية إلى أموال مشروعة بعد تنظيفها وإعادة ضخها مرة أخرى في الاقتصاد الرسمي
- الآثار الاقتصادية المترتبة على غسل الأموال**

- يؤدي غسل الأموال إلى تغير الطلب على النقود وتدهور القوة الشرائية.
- إحداث نوع من المنافسة غير المتكافئة مع المستثمرين الحقيقيين في المجتمع ، لأن الشركات المؤسسة بأموال غير مشروعة تكون قادرة على عرض أسعار أقل من الشركات الحقيقية وهو الأمر الذي يؤدي إلى انهيار

الاستثمارات وتحكم الشركات الغير مشروعة في الأسواق.

- إحداث تضخم في الأسعار من خلال شراء الأصول ذات القيمة المالية مما يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية وارتفاع أسعار هذه الأصول عن المستوى المعتاد
- المضاربة في أسعار وقيم الأصول المالية مما ينتج عنه عدم الاستقرار وارتفاع المخاطر بالنسبة لنوعية الأصول

التقلبات الفجائية التي تطرأ على أسعار الصرف والفائدة، من خلال زيادة الطلب على العملة الأجنبية بهدف تحويلها للخارج مما يؤدي إلى تذبذب أسعار الصرف وعدم استقرار الأسواق المالية وفقدان الثقة بها وتدهور قيمة العملة الوطنية وإساءة استخدام النقد الأجنبي .

- حرمان خزينة الدولة من موارد مالية كان يمكن الاستفادة منها ، وهنا تلجأ الدولة إلى تعويض نقص الدخل القومي الناجم عن عمليات غسل الأموال من خلال زيادة معدلات الضرائب وفرض ضرائب جديدة
- زيادة الدخول غير المشروعة من خلال تشجيع التجارة غير المشروعة مما يكون لذلك آثار توزيعية سيئة على الدخل القومي والأعباء الضريبية ومما يصحب ذلك من مشكلات وفجوات اجتماعية واسعة .

**مدى نجاح الجهود الدولية والوطنية في مكافحة ظاهرة غسل الأموال**

- رغم تعدد الجهود الدولية والوطنية المبذولة لمكافحة غسيل الأموال إلا أنها لم تؤدي الغرض المطلوب منها بشك فعال ، وقدير جع ذلك لاتسام هذه الظاهرة بالطابع الدولي.
- اختلاف السياسات التشريعية من دولة لأخرى لمواجهة هذه الظاهرة ،
- اختلاف الإجراءات المتبعة من دولة لأخرى تجاه الظاهرة وملاحقتها. و ضعف صور التعاون الدولي بين الدول لمكافحة الظاهرة أو الحد منها .

### الجهود الدولية لمكافحة غسيل الأموال

- تبنت لجنة بازل عام ١٩٨٨ مجموعة من المبادئ الأساسية للرقابة والإشراف على المصرف لمراقبة عمليات غسل الأموال وأصدرت بيانا يمنع استعمال الجهاز المصرفي في غسل الأموال و تبنت الأمم المتحدة ميثاق محاربة التحركات غير المشروعة في تجارة المخدرات (ميثاق فيينا) عام ١٩٨٨ والذي ينص على مصادرة الأموال المتحصل عليها نتيجة هذه الأنشطة غير المشروعة .
- إنشاء ما يسمى (قوة العمليات المالية) تحت رعاية بنك التسويات الدولية للتصدي لهذه الظاهرة من خلال إصدار توصية يمكن اعتبارها الإطار العام لمحاربة غسل الأموال

دعوة من القلب لإخوانكم

١- كريم محمد

٢- محمود جابر

إيمان محاسب